محافظ الحسكة لمنظمة «الإسعاف الدولية»

معاناة كبيرة يعيشها أهالي المحافظة ونحتاج لدعم في المياه والصحة

| الحسكة- دحام السلطان

دعا محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال لقائه نائب مدير بعثة منظمة الإسعاف الأولي الدولية بدمشق لشؤون الوصول الإنساني إبراهيم لطفي، ومدير مكتب المنظمة بدير الزور محمد ذياب، على ضرورة العمل على توفير الاحتياجات المطلبية الملحة لأهالي محافظة الحسكة التي تزرع معظم أراضيها، ويعاني أهلها ويلات وتسلّط وممارسات الاحتلالين الأميركي والتركي، ولاسيما التي تتعلق منها بقطاعات المياه والصحة والتعليم والتربية، والواقع الخدمي المرتبط بعمل مجلس مدينة الحسكة وإمكانية دعم هذه القطاعات.

وأشار المحافظ في تصريح لـ«الوطن» إلى حجم المعاناة الكبيرة التي يعيشها الأهالي في محافظة الحسكة، وسط ظروف العجز الكبير المرتبط بتأمين مياه الشرب جراء استمرار المحتل التركي والميليشيات المرتهنة له بارتكاب جريمة حرب بحقّ أكثر من مليون إنسان، من خلال منعه تشغيل محطة علوك للعام الخامس على التوالي، على الرغم من حجم الجهود الحكومية الرامية إلى تأمين الحد الأدنى من مياه الشرب للأهالي الذين يعانون من عملية قطع

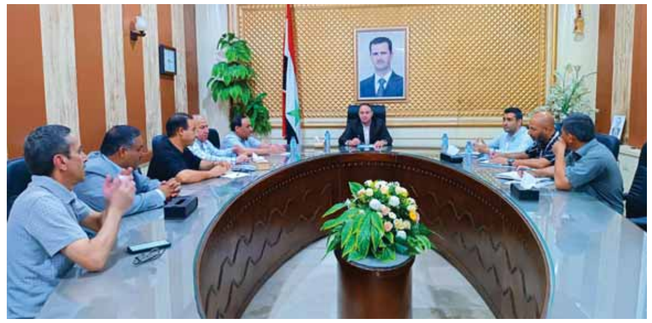

المياه ولا تسمح لهم ظروفهم الاقتصادية بشراء المياه عن طريق الصهاريج، وذلك عن طريق تأمين البدائل بواسطة محطات تحلية مياه الشرب التي تعمل بطاقتها القصوى ولكنها لا تسد الحاجة، إضافة إلى نقل المياه عبر الصهاريج لتغذية الخزانات الثابتة المتوضعة في الأحياء والعمل على مراقبتها بشكل دائم ودوري.

وأكد ضرورة العمل على حفر آبار إضافية داعمة للآبار القديمة المتوضّع عليها محطات تحلية مياه الشرب، وذلك بمؤازرة ودعم المنظمة الدولية من أجل دعم قطاع المياه، عبر زيادة عدد الخزانات الثابتة ونقل المياه إليها عبر الصهاريج التي تؤمن جزءاً من احتياجات الأهالي.

وأشار صيّوح إلى ضرورة دعم ومساندة كل المنظمات الدولية لعمل مجلس المدينة من خلال تنفيذ مشاريع النظافة في ضوء ضعف الإمكانات المتوافرة لدى مجلس المدينة، وقلة الآليات اللازمة لنقل القمامة إلى المكب الرئيسي المخصص لها خارج المدينة مع قدوم فصل الصيف وهو مايهدد بكارثة صحية في المدينة.

كما أكد ضرورة دعم المنظمة لقطاع الصحة من خلال رفد المراكز الصحية في المحافظة بالإضافة إلى تقديم التجهيزات والدعم اللازم لاستكمال تحويل المركز الطبي المحدث «اللؤلؤة» إلى مشفى باعتباره يقدم خدماته الطبية بالمجان لأبناء الحسكة، وإلى ضرورة العمل على صيانة المخابز الحكومية في المحافظة بالإضافة إلى تدخل المنظمة ودعمها لإنشاء مخبز متنقل في مدينة الحسكة، كي يكون رافداً للمخبز الأول الآلي بمدينة الحسكة وتخفيف الضغط الكبير عليه، مشيراً إلى تعاون اللجنة الفرعية للإغاثة وكل مؤسسات الدولة الحكومية في المحافظة مع كل المنظمات الدولية وتقديم جميع التسهيلات اللازمة للقيام بأعمالها ومشاريعها التي تلبي احتياجات أهالي المحافظة.

بدورهم أعرب أعضاء وفد منظمة الإسعاف الأولي الدولية عن شكرهم لمحافظ الحسكة على الإحاطة الشاملة التي قدمها لهم في كل جوانب الاحتياج في المحافظة، مؤكدين العمل الجاد مع إدارة المنظمة بأن تكون احتياجات أهالي الحسكة ضمن خطة عمل ومشاريع المنظمة في الجمهورية العربية السورية.

إشغالات شاطئ الأحلام في طرطوس مستمرة والمشكلة بلا حل

مدير السياحة لـ«الوطن»: شركة الدراسات بالمرحلة الأخيرة من الدراسة الفنية للموقع

| طرطوس- ربا أحمد

وافق المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس في اجتماعه الأسبوع الفائت على تعديل قرار المجلس الصادر في العام الماضي الخاص بتحديد رسوم الإشغال المفروضة على شاليهات الأحلام جنوب مدينة طرطوس لتصبح ١٩ ألف ليرة لكل متر مربع عن مساحة الإشغال الداخلي، و٣٦٥٠٠ ليرة لكل متر مربع سنوياً عن مساحة الإشغال الخارجي «تصاوين مغلقة»، و٣٦٥٠٠ ليرة لكل متر مربع سنوياً عن كل بناء في الطابق الأرضي لمدة سنة كاملة، و٣٦٥٠٠ ليرة لكل متر مربع سنوياً عن كل بناء في الطابق الأول لمدة سنة كاملة، على أن تتم إعادة دراسة رسوم الإشغال المحددة للشاليهات نهاية العام الحالي، وذلك يعني سنة أخرى من إشغال ثلاث شرائح بحرية ضمن مدينة طرطوس من دون العمل على إعادة تأهيلها سياحياً علماً أنها تعتبر من أجمل المواقع السياحية في المدينة.

ووفقاً لمدير سياحة طرطوس بسام عباس فإن موقع الأحلام اليوم قيد الدراسة من الشركة العامة للدراسات الفنية بعقد مع وزارة السياحة للشرائح كلها وهي بالمرحلة الأخيرة بدراسة تخطيطية فنية اجتماعية ليصار بعدها إلى إجراءات تنظيمية على أرض الواقع.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن شاليهات الأحلام الواقعة جنوب مدينة طرطوس، تمتد على طول شاطئ البحر الرملي مباشرة مقابل جزيرة أرواد، حدها الشرقي طريق عام يصلها بالكورنيش البحري شمالاً وحتى مخيم عمريت السياحي جنوباً بطول ٣/كم وتمتد على مساحة ٨ آلاف م٢ وتضم نحو ٣٠٠ شاليه بحري.

ومع صدور القانون ٦٥ تاريخ ٢٠٠١ الخاص بالأملاك البحرية ولكون هذه الأملاك واقعة ضمن المخطط

التنظيمي لمدينة طرطوس فقدت هذه المنطقة صفتها كأملاك عامة بحرية وأصبحت أملاك مدينة، وأعطى هذا القانون الحق للوحدات الإدارية ذات العلاقة بالترخيص لإشغالها أو استثمارها بما لا يخالف أحكام القانون وأصبحت بموجب ذلك شاليهات الأحلام تقع ضمن العقارين رقم ١٠٥٣٠-٩٣٢٢ طرطوس العقارية والعقارين رقم ٢٣٠ و٢٣٢ أبو عفصة العقارية.

وقامت وزارة السياحة بقرار من المجلس الأعلى للسياحة بتقسيم هذه المنطقة إلى ٦ شرائح لتسهيل عملية الاستثمار وتشكل شاليهات الأحلام الواجهة البحرية للشرائح الأولى والثانية والثالثة، فالمنطقة المشغولة بالشاليهات هي شاطئ بحري وبلاجات وفق التنظيم المصدق عام ١٩٩٢.

وقام مجلس مدينة طرطوس في عام ٢٠٠٥ بمناقشة الوضع الاجتماعي والقانوني لشاليهات الأحلام ويقرر الموافقة على تحديد شريحة تنظيمية توضع تحت تصرف مجلس المدينة لحل المشكلة الاجتماعية لشاغلي الشاليهات وكان الموقع المقترح هو محور شارع الأحلام شمالاً باتجاه الجنوب بطول ٥٠٠م، ومن الجهة الشرقية طريق عمريت ومن الجهة الغربية البحر وذلك باستبدال بين أملاك وزارة السياحة وأملاك المدينة، وفي حال التخصيص يتم إنهاء عقد الشاليهات وأخذ سندات تنازل من الشاغلين موثقة لدى كاتب العدل بإخلاء الموقع إلى المدينة مسقطين كامل حقوقهم حالياً ومستقبلاً.

ويصدّق على هذه القرارات مجلس مدينة طرطوس في عام ٢٠١٧ وليضمن إخضاع المنطقة للنفع العام بعد تخصيص الشاغلين بالمشروع البديل، وذلك في خطوة سابقة ومراوغة لقرار النفع العام.

لكن مع مطالبات رئاسة مجلس الوزراء بدراسة استثمارات الوحدات الإدارية وتعديل الحد الأدنى والأعلى لرسوم الإشغالات، تقررت إعادة إحياء قرار مجلس الوزراء رقم ٢١١٣ لعام ٢٠١٣ المتضمن إعادة تشكيل اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠١١ ومهمتها دراسة وضع الشاليهات الشاغلة للشاطئ أمام منطقة عمريت السياحية وفق العقود الموقعة مع الشاغلين واقتراح المعالجة اللازمة لإخلاء الشاطئ من تلك الشاليهات وتمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٨ وإخضاع منطقة شاليهات الأحلام القائمة على العقارات رقم ١٠٥٣٠-٩٣٢٢ طرطوس العقارية والعقارين رقم ٢٣٠ و٢٣٢ أبو عفصة العقارية، وأي عقار آخر يظهر في هذه المنطقة لأحكام النفع العام وتكليف مجلس مدينة طرطوس بتنفيذه بالسرعة الكلية، إضافة إلى فسخ وإلغاء عقود الإشغالات والإيجارات والاستثمارات أينما وجدت بكل أنواعها المبرمة مع الشاغلين المستمرة الأجل والتي تجدد تلقائياً والمنتهية الأجل وأي إشغال آخر غير منظم العقد به واستيفاء بدل الإشغال عن الفترة السابقة إلى حين الإلغاء أو الإزالة.

سذاجة أم طمع أو كلاهما

من فنون النصب.. أجانب يدّعون أنهم من مصارف أميركية ويوهمون مواطنين بإرسال عشرات ملايين الدولارات إليهم

| حماة- محمد أحمد خبازي

تعرض مواطنون في حماة وريما في غيرها من المحافظات السورية، لعمليات نصب واحتيال من أجانب يرسلون إليهم عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي «الماسنجر» رسائل يسيل لها لعابهم لما تتضمنه من مغريات مالية تجعل العديد منهم ومنهن يقعون ضحايا أو فرائس سهلة لأولئك النصابين.

إذ تتضمن الرسائل حسب العديد من المواطنين تعريفاً بالمرسل أو المرسلة، الذي هو موظف في مصرف أميركي ويعلم بحكم عمله أن عميلاً توفي مؤخراً وكنيته تتطابق مع كنية المرسل إليه الرسالة، وقد ترك مبلغاً كبيراً ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار، وهو الوحيد الذي يعرف بذلك، وقد بحث عن الشخص المطلوب عبر (الفيسبوك)، واختاره ليسهل له الحصول على رصيد المتوفى مقابل نسبة ٤٠ أو ٥٠ بالمئة.

وأوضح المواطنون أن المرسل يطلب منهم بياناتهم الشخصية، وتحويل مبلغ مابين ألف أو ألفي دولار إليه ليفتح لهم حساباً في المصرف، ليصار إلى نقل إيداعات الزبون المتوفى إليه!.

وذكر بعضهم أنهم استجابوا للمرسل أو المرسلة، وأرسلوا بياناتهم الشخصية وحولوا مبالغ من لبنان أو الأردن عبر أقرباء لهم أو وسطاء، ولكن بعد ذلك اختفى المرسلون وحساباتهم الشخصية على (الفيسبوك)، كأنهم «قص ملح وذاب»!.

وبيّن الخبير بالمواقع الإلكترونية «بشار. ج» لـ«الوطن»، أن العديد من المواطنين من الجنسين، راجعوه ليمكنهم من استرجاع رسائل الماسنجر أو صفحات المرسلين الفيسبوكية، بعد تعرضهم

لمحاولات ابتزاز مالي ولكن من دون جدوى.

وأوضح أن من بين المواطنين الذين تعرضوا للنصب والاحتيال مهندسين وأطباء وكانوا للأسف هدفاً سهل الإيقاع، نتيجة المغريات المالية الباهظة التي قدمت لهم كطعم.

وقال: لقد نصحنا غيرهم من المواطنين بحظر أي مرسل أو مرسلة من هذا النوع، يتواصل معهم ويعرض عليهم خدماته البنكية حتى لا يقعوا ضحايا الطمع، معرباً عن أمله بأن يستجيبوا لهذه النصيحة.

من جانبه ذكر الباحث الاجتماعي زهير العلي لـ«الوطن»، أن مواطنين كثراً وقعوا ضحايا لهؤلاء المحتالين والنصابين، ولم يستطيعوا تقديم شكاوى أو بلاغات رسمية للجهات المعنية، لكونهم تورطوا وأصبحوا شركاء في عمليات النصب والاحتيال تلك، بسبب جشعهم الشديد الذي أوقعهم في شر أعمالهم.

وأوضح أن أولئك النصابين متمرسون بالنصب والاحتيال، ويعزفون على وتر حب المال في نصبهم، لذلك يصطادون السذج والطماعين بكل سهولة، مضيفاً: لكن من المستغرب أن يقع متعلمون وأصحاب شهادات علمية رفيعة ضحايا لهؤلاء المحتالين.

وأعرب عن أمله بأن يتعظ المواطنون بأولئك الضحايا، وأن يتعلموا من أخطاء غيرهم ومن كيس الآخرين لا من أكياسهم!، لافتاً إلى أن التعلق بالوهم أمر خطر وله عواقب وخيمة، ومن الضروري أن يكون المرء حريصاً على بياناته الشخصية، وألا ينجر وراء الأهواء والرغبات والطمع، وأن يسعى إلى تحسين ظروفه المعيشية بالعمل الشريف.